

Distr.: General
6 April 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة والقضاء على الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوديل (أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

البند ٨٢ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

١ - السيدة أوغنانوفاتش (كرواتيا): قالت إن كرواتيا، بوصفها مستفيداً سابقاً من بعثات حفظ السلام تعتز بأن أصبحت واحدة من الدول المساهمة في جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وأعربت عن ترحيب حكومتها بالقدرة المتنامية للانتشار السريع سواء من حيث الأموال أو الأرصدة الاستراتيجية ولكنها تلاحظ أن كثيراً من البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بلدها، ما زالت تصادف صعوبات تقنية من حيث تلبية الاحتياجات للانتشار السريع بسبب تعقيد الإجراءات الداخلية في صنع القرارات. ومع ذلك فإن السلطات المختصة في كرواتيا تعكف على دراسة طرق العمل الممكن انتهاجها في هذا الصدد.

٢ - ولدى وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لبعثات حفظ السلام المعقدة، تتلقى إدارة عمليات حفظ السلام مساعدة كبيرة من جانب اللجنة التنفيذية المعنية بقوة عمل السلم والأمن بشأن استراتيجيات سيادة القانون في عمليات حفظ السلام. وفي ضوء تدعيم التعاون فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاستخدام الأفضل للخبرات المتاحة ضمن منظومة الأمم المتحدة يمكن رفع كثير من الأعباء عن كاهل حفظة السلام.

٣ - ومضت تقول إن الأمر بحاجة إلى تدريب أفضل لإعداد حفظة السلام لممارسة العمليات الراهنة المعقدة وأن الإدارة تبذل الجهد المطلوب لتنسيق التدريب الذي تكفله دول أعضاء مختلفة من خلال مشروع نماذج التدريب

الأساسي الموحد وإنتاج مواد تدريبية جديدة وتهيئة توجيهاً على أساس قاعدة عريضة لمراكز التدريب الوطنية والإقليمية في مجال حفظ السلام إضافة إلى ما تم مؤخراً من تنظيم دورات تدريبية للعمليات السابقة على الانتشار. وتتطلع كرواتيا قديماً لإجراء المزيد من التحسينات على برامجها وقدراتها التدريبية.

٤ - ومضت قائلة إن سلامة وأمن الأفراد المدنيين غير المسلّحين الذين يجري نشرهم في عمليات حفظ السلام لا بد وأن يشكلا أعلى الأولويات. وفي ضوء بيئة الأمن الراهنة يجب إيلاء الاعتبار الجاد للحاجة إلى فعالية حفظ السلام.

٥ - وأشارت إلى أن كرواتيا تشارك حالياً في ست من بعثات حفظ السلام وتأمل في توسيع مشاركتها بما يتسق مع قدراتها سواء من حيث نوعية القوات التي يتم نشرها أو مساحات العمليات. وفي العام الماضي تم تنفيذ استراتيجية أمنية وطنية وإطار عمل قانوني لتنظيم مشاركة كرواتيا في بعثات حفظ السلام على أوسع نطاق ممكن من الأفراد من كلا الجنسين ومن جميع عناصر القطاع العام في كرواتيا.

٦ - وفيما تزداد عمليات حفظ السلام تعقيداً، فإن الأمر لا يتطلب مجرد بناء السلام ولكن إعادة بناء المجتمعات والمؤسسات الحكومية الممزقة، ومن ثم يتعين على الأمم المتحدة أن تتكيف حسب الظروف الجديدة وأن تعمل جاهدة على تحقيق المزيد من الكفاءة.

٧ - السيدة باهيموكا (كينيا): قالت إن العالمية والحيدة ينبغي أن تشكلا محور عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بصرف النظر عن موقعها الجغرافي. وأن نجاح البعثات في سيراليون وكوسوفو وبريفلاكا كان أمراً مشجعاً فضلاً عن أن التدخل في الوقت المناسب، على نحو ما حدث في كوت ديفوار وليبيريا أمر مطلوب في سائر مناطق الصراع.

١٠ - وخلصت إلى القول بأن استهداف أفراد ومنشآت الأمم المتحدة من جانب الأطراف المتحاربة يشكل تطوراً مندرجاً بالخطر. وبغير تعزيز الحماية وإقامة نظم قانونية كافية، سيظل أفراد الأمم المتحدة أهدافاً سهلة كما أن فائدة المراقبين العسكريين غير المسلحين ينبغي إعادة تقييمها في ضوء الحقائق الراهنة عندما يغلب على قوات حفظ السلام أن تقحم في غمار الصراعات الناشئة داخل الدول.

١١ - السيد غاليغوس (إكوادور): لاحظ أن المنظمة، وهي ملتزمة قبل كل شيء باستقرار السلم العالمي، ظلت منذ البداية تلعب دوراً رئيسياً في تسوية المنازعات وعندما لا توفق في ذلك فقد أنشأت عمليات حفظ السلام من أجل نزاع فتيل الصراعات. وقال إن إكوادور نفسها دأبت على أن ترسي سياستها الخارجية على أساس الاحترام للسلامة الإقليمية وتقرير المصير والتعايش السلمي بين الدول وأنها دأبت على دعم الأمم المتحدة والجهود الإقليمية التي تحقق هذه الغايات. ويسعد أن يفيد بأن إكوادور سوف تبدأ في المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ابتداءً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحث جميع الدول الأعضاء على تقديم قوات إلى عمليات حفظ السلام.

١٢ - وأوضح أن اختلاف معايير ومستويات التنمية أمور تتعارض مع استقرار السلام وأن الحوار والتفاوض هما أفضل أدوات حل أي نزاع وأن التقدم يمكن أن يتاح إذا ما تم احترام المصالح المشروعة لكل دولة مقترناً بتوزيع متكافئ للثروة في العالم وبالتجارة المنصفة وبالنقل الكافي للتكنولوجيا والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

١٣ - السيد الشرفي (اليمن): أثنى على تقارير الأمين العام بشأن أنشطة حفظ السلام وأحاط علماً باستعراضه لسبلات بعض عمليات حفظ السلام ومن بين القضايا التي أشار إليها الأمين العام، الجهود الرامية إلى تشجيع الدول غير المشاركة

كذلك فإن التعددية تكفل أفضل الآمال لحل الصراعات والتهديدات المتصاعدة حالياً التي تواجه العالم.

٨ - وأعربت عن الترحيب بما طرأ مؤخراً من تحسين في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وقالت إن مشاركة كينيا المتوسعة في عمليات الأمم المتحدة علامة على عمق التزامها كما أن العلاقة الثلاثية بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات ينبغي تدعيمها وفي هذا السياق فإن تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة يتسم بأهمية خاصة. كما أعربت عن تطلع حكومتها إلى تنفيذ نظام ترتيبات احتياطية تابع للأمم المتحدة وتحسين القدرة على الانتشار السريع موضحة أن مشروع الدليل الاستراتيجي بشأن عمليات صنع السلام المتعددة الأبعاد سيشكل، لدى اكتماله، أساساً للجوانب النظرية والعملية والتنفيذية لصنع السلام.

٩ - وأعربت عن قناعة كينيا بأن المنظمات الإقليمية، القادرة بحكم وضعها على فهم تعقيدات الصراعات في مناطقها، لها دور جوهري تؤديه في حل تلك الصراعات. وعلى ذلك أعربت عن الترحيب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمبادرات الجديدة التي يتخذها الاتحاد الإفريقي ومجموعة الثمانية وقالت إن الدعم الفوري أمر مطلوب من أجل إنشاء كتائب متعددة الجنسيات يتم تنظيمها على أساس خطوط دون إقليمية تتيح الاستجابات في الوقت المناسب لإزاء الأزمات. والبلدان الإفريقية بحاجة بالذات إلى حسن التدريب وإلى أفراد مجهزين بصورة أفضل ولسوف ترحب كينيا بالمساعدة التي تقدم للبلدان المساهمة بقوات سواء في الحاضر أو المستقبل فضلاً عن استخدام أرصدة الانتشار الاستراتيجية للتعويض عن أوجه النقص في المعدات.

على أن تشارك في هذا الأمر من أجل أن يُضَفِّي على عمليات حفظ السلام طابع دولي بحق.

١٤ - وذكر أن بلده على بينة من أهمية المشاركة في عمليات حفظ السلام وأنه على ذلك قام بتدريب وحدات لحفظ السلام لكي تصبح مستعدة للخدمة مع الأمم المتحدة. كما أن اليمن بوصفه بلداً محباً للسلام يعيد تأكيد استعداداته أن يقوم بدور مع الدول الأخرى في عملية ضمان السلم والأمن الدوليين.

١٥ - السيد موتيسي (زمبابوي): قال إن من الشواغل الرئيسية لدى وفده مسألة امتيازات وحصانات حفظة السلام الذين يعملون بالخارج في بعثات وتستند هذه الامتيازات والحصانات إلى الأساس القانوني الذي يتمثل في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن المركز القانوني للشرطة المدنية والمراقبين العسكريين يندرج ضمن المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها بينما يظل المركز القانوني للأعضاء العسكريين مندرجاً بصورة حصرية ضمن الولاية القضائية للسلطات الوطنية التي يتبعونها بما يجعلهم محصنين من أي عمليات مقاضاة جنائية في البلد المضيف. وترى زمبابوي أن التباين في المركز يشكل ترتيباً سيئاً وغير منصف ولا بد من إيلاء النظر في المساواة بين الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين وبين الأفراد العسكريين. كذلك فدور البلدان المساهمة بقوات في حماية امتيازات وحصانات أفرادها يتطلب مزيداً من التعريف الواضح بحيث تصبح على بينة من المركز القانوني لأفرادها على نحو ما هو مطلوب أيضاً بالنسبة إلى قوات حفظ السلام نفسها.

١٦ - ثم أوضح أن وفده يولي أهمية كبيرة لتعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية ويرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء قوة احتياطية أفريقية مع مواصلة الاهتمام بالحاجة الأساسية

لأفريقيا وهي المساعدة اللوجيستية. وقال إن وفده يرى أن مبدأ حيطة حفظة السلام وعمليات حفظ السلام ينبغي الحفاظ عليه دائماً ضد أي استغلال يمكن أن يحدث من جانب البلدان التي تود تحقيق مصالحها الأنانية الخاصة. واختتم بقوله إن زمبابوي تساهم في ثلاث عمليات لحفظ السلام وسوف تساهم في القريب العاجل أيضاً في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١٧ - السيد أونوني (نيجيريا): قال إن نيجيريا ظلت مساهماً رئيسياً بالقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى أربعة عقود. وعلى ذلك فإن حفظ السلام وصنع السلام يشكلان هدفاً رئيسياً في سياساتها الخارجية. كما قامت نيجيريا بدور مهم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ولا سيما في العقد الماضي والتضحيات البشرية والمادية والمالية التي قدمتها في حفظ السلام تدلل على مدى التزامها.

١٨ - وتطرق إلى إدارة عمليات حفظ السلام فقال إنها أحرزت تقدماً كبيراً في تأسيس الإصلاحات الموصى بها وأنها بالذات عملت على تحسين قدرتها على إدارة عمليات حفظ السلام المعقدة معرباً عن ترحيب نيجيريا بالمبادرات المختلفة التي اتخذتها الإدارة في مجالات من قبيل الدروس المستفادة وتعميم المنظور الجنساني ومعايير الانضباط والانتشار السريع وتحسين عمليات سداد التكاليف والتدريب والسوقيات وسيادة القانون، كما أعرب عن التقدير لتعزيز التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وقال إن الدورة التي نظمتها الإدارة لموظفي البعثات الدائمة الذين يتعاملون مع عمليات حفظ السلام ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها ولا سيما في البلدان النامية.

١٩ - كما أعرب عن تأييد نيجيريا لخطة مجلس الأمن للانسحاب من سيراليون ولكنه يرى أن الانسحاب ينبغي

استخدام المعدات المملوكة للقوات. وقال إن الهجوم المشين على بعثة الأمم المتحدة في بغداد يوضح الحاجة إلى تحسين التدريبات المتخذة فيما وراء البحار.

٢٢ - السيد هونغ (سنغافورة): أشار إلى أن سنغافورة كانت تساهم بقوات مع الأمم المتحدة في حفظ السلام لأكثر من عقد مرحباً بالتقدم المحرز نحو تنشيط وزيادة فعالية عمليات حفظ السلام حتى في ظل تزايد الطلبات عليها. ومن أجل مواصلة تدعيم قدرة المنظمة في مجال حفظ السلام، فإن وفده يؤيد الإبقاء على مجالات الأولوية الستة وإعادة التركيز عليها لعام ٢٠٠٣ فضلاً عن مجالات الأولوية الخمسة المقترحة لعام ٢٠٠٤ حيث أن هذه الأولويات تعكس ثلاثة مواضيع مهمة ومتداخلة: فعالية حفظ السلام والدمج ضمن عمليات حفظ السلام وسلامة وأمن حفظة السلام.

٢٣ - فأما فعالية حفظ السلام فهي تقتضي انتشاراً سريعاً لقوة جيدة التدريب كاملة التجهيز تتمتع بالمنعة الكافية لكي تكون رادعاً موثقاً وكي تدافع عن نفسها وتؤدي الولاية الموكلة إليها. أما جهود تحسين قدرة المنظمة على الانتشار السريع وتعزيز التدريب فلا بد بالتالي من مواصلتها. وقد تمت خطوات واسعة بالفعل في مجال الانتشار السريع فيما يتعلق بالأفراد والعتاد والتمويل ووضعت نظم في هذا الشأن وجرى اختبارها كما جرى التصدي لأوجه النقص في هذا الصدد. ومن الأمور التي استجدت وكانت بدورها موضع الترحيب بعمليات التدريب "التي تتم في الوقت المناسب تماماً" وغير ذلك من المبادرات التدريبية.

٢٤ - وفيما يتعلق بمسألة ثغرة الالتزام، يؤكد وفده من جديد أن ضمان المسؤولية الجماعية فضلاً عن ضمان الفعالية، يجب على البلدان المتقدمة واتفاقها الإقليمية أن تساهم بقوات، وخاصة لأنها كثيراً ما تمتلك الموارد الأساسية

تنفيذه بقدر من الحذر للحفاظ على أمن ذلك البلد. وينبغي للدول الأعضاء أن تساعد على استمرار دمج المقاتلين السابقين وتدريب الشرطة والجيش في البلد. كما أعرب عن ترحيب حكومته بإنشاء حكومة وحدة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكنه يلاحظ مع الأسف أنه لم يتم تسجيل سوى عدد قليل للغاية من المقاتلين في برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج نظراً لاستمرار بعض قادة الجماعات المسلحة في ممارسة العنف وإعاقة الجهود المبذولة. وعلى جميع الأطراف أن تتعاون مع بعثة حفظ السلام وأن تيسر توسيع ولايتها. وأوضح أن إدارة عمليات حفظ السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عملتا معاً بصورة فعالة لإضفاء الاستقرار على الحالة في ليبيريا، وأكد أن على جميع الدول أن تدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعماً لجهود المصالحة الوطنية فيما بين الفصائل المختلفة مع بذل جهود للتعمير والإصلاح في البلد.

٢٥ - وفيما يتعلق بمسألة الانتشار السريع والصعوبة التي تصادفها الإدارة في توظيف المدنيين المؤهلين، فإن وفده يبحث الإدارة على استخدام الذين ترد أسمائهم في سجلها دون الإصرار على ألا تقبل سوى الأشخاص من ذوي الخبرات، ذلك لأن تشكيل قوات حفظ السلام ينبغي أن يعكس التمثيل الجغرافي العالمي للأمم المتحدة بصرف النظر عن المنطقة التي تعمل فيها بعثة ما.

٢٦ - وأوضح أن هناك كثيراً من المنافع التي يمكن استقاؤها من التعاون بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في حفظ السلام، وأن زيادة تعاون الإدارة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولا سيما فيما يتعلق بالدعم اللوجستي وبرامج التدريب المهني لصالح المقاتلين المسرّحين، أمور ما زالت موضع ترحيب وإن كان وفده يرى أن على الإدارة أن تؤدي دوراً أكبر في تدريب قوات حفظ السلام وفي زيادة

حفظة السلام فيما يشعر وفده بالتشجيع إزاء جهود الأمانة العامة في التحقيق في أمر ذلك القصف واستعراض نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة.

٢٧ - السيد بيانديسا (أوغندا): سلّم بالطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام ورحب بالتقدم المحرز بشأن الأولويات الست التي تم تحديدها لعام ٢٠٠٣ وما بعده. وقال إن من الواضح أن الإدارة وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة تتعلم من الدروس المستفادة من الميدان وأنها مصممة على مواصلة التحول فيما يتجاوز حفظ السلام لكي يكون لها أثر أكثر إيجابية على حياة الأفراد والبلدان التي تخدمهم.

٢٨ - وأوضح أن وفده يركّز على الحاجة لضمان الأمن والسلامة للأفراد المدنيين غير المسلّحين الموزّعين في الميدان، لأن الافتقار إلى أمنهم يعني أن ثمة افتقاراً للأمن بالنسبة للسكان المدنيين العزّل المتواجدين حيث تتم عمليات حفظ السلام. وأكد أن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تتمتع بولاية فعّالة وأن يكون لها وجود قوي وينبغي لها أن تساهم في بناء القدرات وإقامة المؤسسات بما يكفل سيادة القانون وتعزيز الاستقرار اللازمين في مرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع. كما أن بعثات حفظ السلام التي نجحت هي التي لم تشهد أي تأخير في اتخاذ الإجراءات والتي زوّدت بالموارد الكافية في الوقت المناسب والتي تتمتع بولاية قوية واضحة وفعّالة.

٢٩ - وفي معرض ملاحظته بأن القارة الأفريقية تشهد أكبر عدد من بعثات حفظ السلام ومن اللاجئين، سلّط الضوء على الحاجة الماسة إلى بناء قدرة أفريقية لحفظ السلام قائلاً إن أفريقيا على استعداد لأن تقوم بدورها وأن تساعد على إدارة الصراعات ولكنها تواجه عقبات حالت بينها وبين التصدي الفعّال لتلك التحديات. على أن الدعم المقدّم من جانب المجتمع الدولي كان قاصراً مما يتطلب دعم الدول الأفريقية ومؤسساتها من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها

اللازمة لإنشاء قوة ردع موثوقة في ظل بيئة عمليات شديدة الخطورة. وفيما تتعزز أواصر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وقدرات حفظ السلام الأفريقية، فإن إدارة عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن تترك تماماً للمنظمات الإقليمية ولا للبلدان. إن نموذج القوة الدولية في تيمور ليشتي، وهي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حيث القوات جاءت من بلدان متقدمة وبلدان نامية وبقيت خلال بعثة حفظ السلام وكفلت فعاليتها، هو نموذج يشكل نقطة بدء مفيدة في هذا المضمار.

٣٥ - وتطرق إلى طابع التعقيد وتعدد الأبعاد الذي تتسم به عمليات حفظ السلام فقال إن هذا الطابع يجعل التكامل حتمياً في مجالات من قبيل تخطيط البعثات والتدريب والمعلومات وسيادة القانون مرحباً بما قامت به إدارة عمليات حفظ السلام من تطورات عندما وضعت استراتيجية متناسقة ومتجانسة ومتكاملة للتدريب على نحو ما مثله خلية تدريب البعثة المتكاملة والميزانية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومعرباً عن الأمل في أن يسفر التدريب المتكامل عن تحسين المشاركة في العمليات فيما بين الوحدات والقوات. وفيما يتعلق بالمعلومات الميدانية فهو يلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية أنشأت مركز معلومات مشترك يضم أفراداً من العسكريين والمدنيين والشرطة على السواء، ويتمتع بصلة مباشرة مع قسم الشؤون السياسية مما أدى إلى تحسين ملموس في تحليل المعلومات والأخطار. وينبغي للإدارة أن تنفّذ هذا النموذج في سائر بعثات حفظ السلام من أجل زيادة فعاليتها وتعزيز السلامة والأمن.

٣٦ - وخلص إلى القول بأن سلامة وأمن حفظة السلام أمر جوهري بالنسبة للروح المعنوية والفعالية التي تتمتع بها بعثات حفظ السلام فضلاً عن أهميته لمصادقية المنظمة. وقد جاء الهجوم المشين على مقر الأمم المتحدة في بغداد ليلسلط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية

إلى الدعم الخارجي. ولا بد من مواصلة تقديم المزيد من المساعدة من جانب الأمم المتحدة والبلدان ذات القدرات المتقدمة العالية، إلى الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات الإقليمية في سبيل وضع الآليات وتبادل المعلومات وتقديم التمويل وتهيئة التدريب وقدرات الإنذار المبكر وحفظ السلام.

٣٣ - وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعكس بصورة كاملة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام آراء الأطراف المعنية وأن تكون محايدة في طبيعتها وألا تستخدم القوة إلا عند اللزوم. ثم أعرب عن تأييد وفده لتتقيح ولايات حفظ السلام لكي تأخذ في الاعتبار الأحوال المحددة بما في ذلك استخدام تدابير الإنفاذ عند اللزوم ولكن مع التأكيد بأن أي قرار يصدر في هذا الصدد لا بد وأن يستند فقط إلى الحقائق على الأرض، كما أن التقييد بتلك المبادئ من شأنه أن يضمن إسهام عمليات حفظ السلام في إقامة الاستقرار واستتباب السلم في المناطق المعنية.

٣٤ - وخلص إلى القول بأن حكومته قررت أن تساهم بوحدات غير مقاتلة في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وأنها أوفدت على سبيل المثال وحدة من المهندسين ومفرزة طبية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنها تنظر حالياً في إمكانية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسوف يواصل وفده دعم عمليات حفظ السلام والعمل مع جميع الأطراف لضمان فعاليتها.

٣٥ - السيد باطار (منغوليا): قال إن أحداث العام الماضي أثبتت سلامة الأولويات الست محل الاهتمام التي حددها الأمين العام وأن الأمم المتحدة ساعدت على استمرار عمليات حفظ السلام على الطريق الصحيح من خلال تنظيم ورصد الانتخابات والمساعدة في إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة إدماجهم وفي إصلاح الاقتصادات التي مزقتها

في سبيل السلام والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة.

٣٠ - السيد شانغ يشان (الصين): قال إن النتائج الإيجابية التي تحققت من أحدث عمليات حفظ السلام شهدت بالدور المهم لعمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة التي تقوم بوصفها أداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإن الجهود الرامية إلى المزيد من تدعيم قدرة المنظمة على حفظ السلام وفعالية عمليات حفظ السلام ينبغي مواصلة.

٣١ - وفي ضوء التعقيد المتزايد للعمليات، فلم تعد العمليات التقليدية تتلاءم مع نوعيات بعينها من الصراعات، فالأحوال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا على سبيل المثال سلطت الضوء على الحاجة إلى تدخل سريع ومبكر وفعال. وعلى ذلك فإن الأساس القائم لعمليات حفظ السلام ينبغي تطويره أيضاً لكي يدعم الآليات العملية ويضمن التزويد الكافي بالقوات مع تحسين السوقيات والتدريب والقيادة. ويلزم تحاشي الالتباس في الولايات التي يصدرها مجلس الأمن لكي تكون واضحة وممكنة التنفيذ مع بذل كل جهد للإفادة من آليات التشاور القائمة في مجال حفظ السلام من أجل زيادة التنسيق بين البلدان المساهمة بقوات وبين الأمانة العامة والإصغاء إلى آراء الأطراف المعنية. وعلى جميع الدول الأعضاء التزام بأن تقدم دعماً فعالاً لسياسات حفظ السلام وأن تضمن كفاية التمويل والأفراد اللازمين للعمليات.

٣٢ - كذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من عمليات تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية لزيادة قدرة تلك المنظمات على حفظ السلام. وهناك من المجموعات الإقليمية، ومنها على سبيل المثال في أفريقيا، ما اضطلع بعمليات لحفظ السلام محققة نتائج طيبة نسبياً ولكن قدرتها على تنفيذ ولاياتها تأثرت من جراء محدودية قدراتها وافتقارها

هذا السياق، يشير وفده إلى التزام جميع الدول الأعضاء بمراعاة أحكام الميثاق المتصلة بالمسؤولية الأولية للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن. ويرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن لمناقشة مسألة العدالة وسيادة القانون ويتطلع إلى ما يصدر عن الأمين العام في هذا الخصوص من تقارير وتوصيات. ولتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، ينبغي الإعلان عن اجتماعات البلدان المساهمة بقوات قبل فترة كافية بما يتيح اتخاذ الاستعدادات الكافية وتبادل الخبرات في مجال العمليات.

٤٠ - ولضمان أمن الأفراد فإن العمليات العسكرية وإجراءات الأمن لا ينبغي أن تتأثر بالاعتبارات السياسية بل إن العناصر العسكرية والمدنية في البعثات ينبغي أن تعمل بطريقة متناسقة وتكميلية. ويلزم تقاسم المعلومات بصورة علنية وخاصة في وجه التطورات الجديدة. وفي هذا الشأن تؤيد حكومته بقوة توصيات اللجنة الخاصة بأن يتم إبلاغ جميع المساهمين بقوات بنتائج التحقيقات في الحوادث وبأي إجراءات يتم اتخاذها لاحقاً. وينبغي لوحدة أفضل ممارسات حفظ السلام أن تقوم بدور مهم في تطبيق الدروس المستفادة بالنسبة للبعثات الحالية والمقبلة. ويعرب وفده عن تأييد التوصية التي تفيد بضرورة أن تتمتع الشرطة المدنية والخبراء المدنيون بالحصانة الملائمة لدى المشاركة في المهام الحساسة.

٤١ - وأكد على أن سلوك أفراد البعثات ينبغي أن يرتفع عن الشوائب وفي هذا الصدد يؤيد وفده جهود الإدارة في منع إساءة السلوك من جانب أفراد البعثات ويشدد على ضرورة أن يتقيدوا بصرامة بجميع أحكام القانون الدولي الإنساني منبهاً إلى ضرورة تحسين جهود زيادة الوعي والتدريب في هذا الصدد ومبدياً استعداد حكومته المساهمة في مثل هذه الجهود.

الحروب. في الوقت نفسه فإن الحاجة إلى توثيق الشراكة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أصبحت واضحة، ومن ثم يتطلع وفده إلى صدور توصيات في هذا الصدد من جانب الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي سيتم إنشاؤه بواسطة رئيس الجمعية العامة. وقد جاء الهجوم على بعثة الأمم المتحدة في بغداد ليدلل على الحاجة الماسة لتعزيز سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة.

٣٦ - وقد أوضحت التجربة أن عمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج هي من أهم عوامل أي تحول ناجح من الحرب الأهلية إلى حالة السلم والاستقرار. وفضلاً عن ذلك فإن دمج عناصر سيادة القانون في ولايات البعثات أمر جوهري من أجل إرساء هياكل جديدة ودائمة للدولة. أما الطابع الهش لبعثات ما بعد الصراع فقد أثبت بدوره أنه تحدٍ يتطلب نهجاً شاملاً طويل الأجل.

٣٧ - ومما يعد من الواجبات الرئيسية للقوات المسلحة المنغولية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيث تقف منغوليا على أهبة الاستعداد للمشاركة في تلك العمليات أو في عمليات التحالف التي يأذن بها مجلس الأمن وقد قدمت دائرة التدريب والتقييم في إدارة عمليات حفظ السلام مساعدة قيّمة في هذا الشأن.

٣٨ - السيد سترت (سويسرا): أعرب عن الدعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكذلك لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ريثما يتم نشر قوة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالعمليات الأخيرة أكد الحاجة إلى التحول السلس وإلى أن تكون قوة الأمم المتحدة من الفعالية الكافية بما يمكنها من الاضطلاع بولايتها.

٣٩ - وأوضح أن أولويات حكومته تنعكس في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/57/767) وفي

بمبادئ الشفافية والفعالية والكفاءة. أما الفعالية الحقيقية للإصلاحات فلا يمكن تقييمها إلا إذا ما وضعت موضع التنفيذ الكامل. كما ينبغي تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في كل ميدان بما في ذلك حل الصراعات حيث تتمتع المنظمات الإقليمية بفهم فريد من نوعه للبيئة المحلية. وتتوقف الجهود الإقليمية الناجحة على العلاقات الطيبة فيما بين الدول أعضاء تلك المنظمات وعلى الالتزام السياسي من جانبها وعلى دعم المجتمع الدولي. ثم حث وفده إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة دراستها لمبادئ وآليات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام ودعم السلام.

٤٦ - السيد فانخام (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): نوّه بما أُحرز من تقدم كبير في بعض المجالات ومنها مثلاً التوزيع السريع للأموال والأرصدة الاستراتيجية ولا سيما أرصدة التوزيع الاستراتيجية في برينديزي التي كانت قادرة على تقديم المعدات اللازمة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقال إن وفده ما زال يدعم جهود إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز قدرة نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وخاصة ما يتعلق بقدرته على نشر عمليات حفظ السلام في حدود ٣٠ يوماً أو في غضون ٩٠ يوماً في حالة العمليات المعقّدة منذ اعتماد ولاية يصدرها مجلس الأمن. ويرحب بالآلية الجديدة التي تقترحها الإدارة للتعجيل بسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات كما بحث جميع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها المقدّرة كاملة وفي موعدها وبغير شروط.

٤٧ - وأوضح أن وفده يولي أكبر أهمية إلى سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وأن المأساة الفظيعة التي وقعت يوم ١٩ آب/أغسطس في بغداد جاءت لتؤكد الحاجة إلى النظر الجاد في إطار اللجنة الخاصة عندما تعقد دورتها السنوية المقبلة، في التدابير الكفيلة بتعزيز سلامة وأمن حفظه السلام التابعين للأمم المتحدة ولا سيما الأفراد المدنيين غير المسلحين في

٤٢ - ولا ينبغي للتوصيات الكثيرة التي تقدّم إلى الأمانة العامة من اللجنة الخاصة أن تتداخل مع أعمال الإدارة في خدمة عمليات حفظ السلام رغم أنها تعكس بالفعل رغبة في دعم عمليات حفظ السلام فضلاً عن الحاجة الماسة لزيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ولقد أثبتت اجتماعات المعلومات التي نظمتها الإدارة أنها من الفائدة بمكان ويجب مواصلة هذه الاجتماعات بين الدورات السنوية للجنة الخاصة.

٤٣ - السيد قاصدي (إندونيسيا): قال إن الطلب المتزايد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يدل على أهمية جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بحثاً عن السلم وصيانته. وفي هذا السياق فمشكلة ثغرة الالتزام ينبغي معالجتها كما أن الهيكل الحالي، حيث العالم النامي هو الذي يقدم الجزء الأكبر من قوات حفظ السلام هيكل غير عملي وينبغي مراجعته كما أن إيجاد "سياسة سريعة لسداد التكاليف" له أهميته بدوره في ضوء الحاجة لمساعدة البلدان المساهمة بقوات على مواجهة مصاعب الميزانية من أجل تلبية المواعيد الزمنية لسرعة الانتشار.

٤٤ - وأعرب عن تأييد وفده للأولويات الست التي حدّدتها الأمين العام وموافقته على أن استجابة المنظمة إزاء الوضع في ليبيريا توضح إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بالانتشار السريع برغم أن الأمر ما زال يقتضي الكثير. وينبغي استعراض التدابير الرامية لتعزيز سلامة وأمن الأفراد المدنيين غير المسلّحين وخاصة في ضوء الهجوم الذي وقع مؤخراً على نحو لم يسبق له مثيل في بغداد. وبغير إمكانية حماية حفظة السلام من المدنيين غير المسلّحين فلسوف تزداد صعوبة إيجاد أفراد ملائمين لهذه الغاية.

٤٥ - ومضى يقول إن إصلاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وإعادة تنشيطها ينبغي أن يتواصل وأن يلتزم

٥٠ - السيد عوض (مصر): قال إنه بحكم استمرار المداولات بالفعل عدداً من الأيام فإن وفده يود التأكيد فقط على عدد قليل من النقاط في بيانه والنص الكامل سوف يتم توزيعه على أعضاء اللجنة بالإنكليزية والعربية. ويعرب وفده عن تقديره للحوار الذي أعقب ما عرضه وكيل الأمين العام، كما يعرب عن الأمل في استخدام الطريقة نفسها لدى النظر في جميع بنود جدول الأعمال مؤكداً على الحاجة إلى وضع الأولويات، كما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية العليا لإنشاء شراكة فيما بين العناصر المختلفة والأدوات المتبينة لحفظ السلام. بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة (ولا سيما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وإدارة حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وغير ذلك من الإدارات ذات الصلة بالأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجتمع المانحين الدوليين. وثمة أمل في أن عملية إعادة تنشيط دور الجمعية العامة في مجال السلم والأمن الدوليين سيكون من شأنها تحديد مفهوم “التوحد من أجل السلام” طبقاً للمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) الصادر عام ١٩٥٠. وخلص إلى الإعراب عن رغبة وفده أن يقترح أن يكون موضوع الدورة التالية للجنة الخاصة هو “مشاركة العناصر المتاحة للمجتمع الدولي في مجالات حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام”.

٥١ - السيدة كوهوداكروس (أنغولا): قالت إن تصاعد الصراعات لا يمكن تجنبه إلا من خلال إنذار مبكر يقوم على أساس استراتيجية وقاية فعالة ضمن إطار الأمم المتحدة مؤكدة على أهمية اتباع نهج متكامل ومتناسق وشامل إزاء حالات الصراع على النحو المقترح في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (A/58/323).

بعثاتها السلمية. وفي هذا الصدد فهو يدعو إلى مزيد من التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وفي معرض الإشارة إلى ثغرة الالتزام يلاحظ أن البلدان النامية تشكل أغلبية الأطراف المساهمة بقوات ويحث البلدان المتقدمة على المشاركة بصورة أكثر فعالية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأخيراً يحث الإدارة على زيادة استخدام موظفين من الدول الأعضاء المنخفضة التمثيل أو غير الممثلة أصلاً.

٤٨ - السيد يوتوف (بلغاريا): أعلن أن بلغاريا سوف تتأسس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٤ مؤكداً على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بهيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوصفه نموذجاً فريداً للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي. ولدى توليها الرئاسة فلسوف تبذل بلغاريا كل جهد من أجل زيادة مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صون السلم والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات والبناء في مراحل ما بعد الصراع. ومن الأهمية بصورة خاصة دعم التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في جميع جوانب الأمن الدولي طبقاً لإطار التعاون والتنسيق الموقع يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٥٧.

٤٩ - واختتم كلامه بقوله إن الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، الصادر يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، سيشكل عاملاً دافعاً رئيسياً للتعاون في المستقبل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

الأعضاء بالتقدم المحرز في بعض المجالات بما في ذلك الانتشار السريع ودعم البعثات وسوف تستجيب لدعوتها بزيادة السلامة والأمن. وقد أثار عدد من الوفود مسألة شائكة تتعلق بالمعلومات الاستخبارية وتلك مسألة ربما كانت الإدارة قد تجاوزت عن معالجتها في الماضي وكان ذلك على حساب الأرواح البشرية وفعالية العمليات. على أن الإدارة سوف تبذل جهوداً جادة لمعالجة الشواغل المعرب عنها في هذا المجال. وعلى رأس القضايا الخلافية التي أثّرت تأتي قضية ثغرة الالتزام. وفيما تؤيد البلدان الغربية جهود حفظ السلام وخاصة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوة الأمن الدولية في كوسوفو فإن البعثات الأفريقية تبدو وكأنها تشغل أولوية أدنى بالنسبة لها ولا ينبغي السماح لهذه المسألة أن تقسم صفوف المجتمع الدولي دون التقليل من شأنها في الوقت نفسه. وأعرب عن قناعته بأن ثمة وسائل للتعامل مع المشكلة والحصول على أفضل ما لدى كل جانب لكي يقدمه ومن ذلك مثلاً من خلال التمويل على قدرات البلدان الغربية للمساعدة في مجالات الاتصال والعمليات الجوية والقوات الخاصة ولكن على أساس محدد زمنياً. وسوف تتوجه الإدارة إلى الدول الأعضاء، وبالذات إلى اللجنة الخاصة، طلباً للتوجيه في هذا المجال. ثم أعرب عن تفاؤل حذر من جانبه في ضوء ملاحظات أعضاء اللجنة بشأن التوسع المرتقب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٥ - السيد تسفو (أثيوبيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن أريتريا وجّهت اتهاماً لا أساس له إلى أثيوبيا في بيانها المدلى به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر حين اتهمت أريتريا أثيوبيا باتخاذ إجراءات كان من شأنها إلحاق الخطر بأفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين. ولكن الحقيقة هي أن بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا موجودة بسبب عدوان أريتريا على أثيوبيا. ولأن البعثة المذكورة تم نشرها في المنطقة الأمنية المؤقتة الواقعة تماماً في أريتريا فمن المستحيل

٥٢ - ومضت تقول إن نشر حفظة السلام بين الجانبين المتحاربين في صراع أنغولا الذي دام ٣٠ سنة كان أمراً لازماً للحفاظ على وقف لإطلاق النار وخلق حيّز سياسي للسلام لكي تعمق جذوره. وينبغي أن تكفل عمليات حفظ السلام تنفيذ سيادة القانون واحترام الثقافة والأعراف والممارسات الدينية المحلية. وفي نهاية المطاف فإن نجاحها يتوقف على المفهوم الذي تنطلق منه وعلى تنفيذها ذاته. وكما هو موضح في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1) فإن اتفاقات السلام لا تشكّل في حد ذاتها سوى الخطوة الأولى ولذلك فإن إعادة بناء المجتمع المدني وإقرار ودعم الديمقراطية تشكل التزامات تتم في الأجل الأطول. وقد جاءت أحدث الأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا وفي كوت ديفوار وسيراليون لتثبت الحاجة إلى المزيد من دعم سلطة الأمم المتحدة وزيادة مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. وما زالت البلدان الفقيرة أكثر تعرضاً بكثير من البلدان المتقدمة للصراع المسلح الذي تندلع شرارته في غالب الأحيان بفعل اللامساواة الاجتماعية أو التوترات الإثنية والدينية أو الصراع للسيطرة على الموارد الاقتصادية. وفي هذا الصدد فمن الأمور الحيوية تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية ودعم التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٥٣ - واختتمت كلامها بالإعراب عن تقدير بلدها العميق لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في بعثات الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وفي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا وأشادت بالذين ضحوا بأرواحهم من أجل إقرار السلام بين صفوف الشعب الأنغولي معربة عن أمل بلدها بأن يصبح بلداً مساهماً بقوات وأن يشارك في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

٥٤ - السيد جوهينو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن الإدارة تشعر بالاغتياب إزاء اعتراف الدول

٥٩ - السيد تكلي (أريتريا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن الممثل الأثيوبي لم يعمد إلى إثارة مسائل معينة إلا لخلق الارتباك، وإن وفده ليس لديه مصلحة في الرد على تلك التهم التي لا تستند إلى أساس والتي يمكن تأييدها بأي قرينة من طرف ثالث. كما أن ادعاء ممثل أثيوبيا، الذي يفتقر إلى الأساس والمبررات وسوف يثير بلاشك دهشة الدول الأعضاء التي استمعت إلى بيان وفده الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر حيث ورد في الفقرة ٣ من التقرير المحلي للأمين العام بشأن أثيوبيا وأريتريا (S/2003/858):

“وفي عدد من المناسبات، أطلقت الميليشيا الأثيوبية طلقات نارية من منطقتها في إشارة إلى الرعاية على وجود ميليشيا أريتريّة في منطقة الحوار. وخلال شهر آب/أغسطس وقع المزيد من الحوادث العديدة والخطيرة في منطقة أرومو بالمنطقة الأمنية (القطاع الأوسط) وفي مناسبتين منفصلتين يوم ٥ آب/أغسطس صوّبت الميليشيا الأثيوبية أسلحتها إلى دوريات بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا رداً على نصيحة بعدم دخول المنطقة. وفي ٩ و ١٠ و ١٢ أغسطس، دخل المنطقة ما مجموعه ١١٢ من الأفراد، معظمهم يرتدون الأزياء العسكرية للقوات الأثيوبية المسلحة في موقع درم دروم ستريم بنفس القطاع ورفضوا المغادرة برغم اعتراضات متكررة من جانب البعثة على مستوى القطاع وأعقب ذلك تقديم البعثة احتجاجات قوية لدى السلطات الأثيوبية...”

وليس هناك أوضح من ذلك، وإذا لم تتخذ خطوات لوقف هذه الإجراءات فمن المؤكد أن البعثة سوف تتكبد بعض الخسائر في الأرواح.

البند ٨٢ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (A/58/20) و (A/58/174)

عملياً أن تمارس أثيوبيا أي تأثير في هذا الشأن سواء كان إيجابياً أو سلبياً بالنسبة لتحركاتها. ومن المفارقات أن أريتريا، التي ظلت حتى الآن ترفض التوقيع على اتفاق مركز القوات لبعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا هي التي تتهم أثيوبيا بعدم التعاون مع البعثة في حين أن أثيوبيا وقعت اتفاق مركز القوات في أعقاب نشر البعثة المذكورة.

٥٦ - ومضى يقول إن أريتريا اهتمت أيضاً بالأفراد العسكريين الأثيوبيين بأنهم “يصوبون أسلحتهم إلى دوريات بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا” ومع ذلك وعلى نحو ما أوضحه فإن البعثة موكل إليها تسيير دوريات في منطقة الأمن المؤقتة الواقعة في أريتريا، كما أن أريتريا ادعت أن أثيوبيا بثت ألغاماً أرضية جديدة في المنطقة الأمنية المؤقتة ولكن في حقيقة الأمر فإن أثيوبيا ليس لديها سبيل يفضي إلى تلك المنطقة الواقعة بجملتها في أريتريا وهي خاضعة أيضاً لإشراف البعثة وإذا ما كان هذا الاتهام صحيحاً فإن أفراد البعثة كان ينبغي أن يكونوا أول من يشتكون وذلك أمر لم يحدث على الإطلاق.

٥٧ - ولقد دأبت أريتريا على اتهام أثيوبيا في جميع المحافل بصرف النظر عن بند جدول الأعمال المطروح للنظر ولو لم تكن أثيوبيا تبذل كل جهد لتحاشي مثل هذه الملاحظات العقيمة لما وجدت صعوبة قط في سرد أمثلة عديدة تعرضت فيها البعثة لأذى من جانب السلطات الأريتريّة.

٥٨ - واختتم كلامه بالقول إن أثيوبيا تتحمل مسؤولية أكبر عن السلم والأمن الإقليميين وأنها بلد مساهم بقوات إلى بعثات مختلفة لحفظ السلام بما في ذلك البعثة القائمة في بوروندي تحت إشراف الاتحاد الإفريقي وفي ليبيريا تحت إشراف الأمم المتحدة كما أن تعاون أثيوبيا مع بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا يتسق تماماً مع مصالحها والتزاماتها.

الذي وقَّعه ١١٣ بلداً وصدَّق عليه ٨٨ بلداً يدعو إلى التعاون الدولي في تقديم جميع المساعدات اللازمة لأفراد سفن الفضاء في حال وقوع حوادث أو معاناة أو طوارئ لدى الهبوط وقد جاء اتفاق الإنقاذ بمثابة تكريم حقيقي لهؤلاء الذين يعدُّون بمثابة “مبعوثي البشرية إلى الفضاء الخارجي” على نحو ما تقوله عبارات معاهدة الفضاء الخارجي.

٦٣ - وتطرق إلى الأمم المتحدة التي تقوم بدور محوري من خلال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في إقرار الإطار القانوني الدولي الذي ينظِّم الفضاء الخارجي وضمن ذلك الإطار تعمل الدول والعناصر من غير الدول جنباً إلى جنب عبر الحدود وتعزِّز الارتياح البشري والمعارف البشرية بشأن “الحُد الأخير”. كما تؤدِّي الأمم المتحدة دوراً مهماً في كفالة أن تواصل البلدان العمل معاً من أجل استخدام منافع أنشطة الفضاء بما يدعم التنمية البشرية وأمن البشر. كذلك فإن نظام السواتل الدولي للبحث والإنقاذ الذي يستخدم التكنولوجيا الفضائية لمساعدة الطيارين والملاحين الذين يواجهون مصاعب في كل أنحاء العالم يأتي نموذجاً على مثل هذا التعاون. ومنذ عام ١٩٨٢ ساعد النظام المذكور في إنقاذ ما يزيد على ١٥ ألف شخص.

٦٤ - وأوضح أن هناك خمس وكالات فضائية تواصل تحقيق تقدم نحو هيكل تنفيذي دولي للتعامل مع إدارة الكوارث الطبيعية من خلال استخدام النظم الفضائية. وبواسطة الميثاق الدولي “الفضاء والكوارث الكبرى” يمكن استخدام سواتلها لتوفير صور الاستطلاع الأرضية لسلطات الحماية المدنية التي تستجيب إزاء الكوارث الرئيسية. ومنذ دخوله حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تم استخدام الميثاق نحو ٣٠ مرة للاستجابة إزاء الزلازل والانفجارات البركانية والانهيارات الأرضية والفيضانات. وفي مطلع العام أصبح مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي هيئة تعاونية للميثاق المذكور بما يتيح لكيانات

٦٠ - الرئيس: قال إنه في مرحلة سابقة من العام وقف العالم صفّاً واحداً وحزناً إزاء ضياع مكوك الفضاء كولومبيا وطاقمه وجاءت هذه الحادثة المأساوية بمثابة تذكرة بأن استكشاف الفضاء ينطوي على مخاطر وأن الرجال والنساء الشجعان الذين ذهبوا في بعثات فضائية إنما خاطروا بحياتهم من أجل توسيع آفاق معرفة العالم بما يتجاوز حدود كوكب الأرض ومن أجل زيادة المنافع التي تجنيها الإنسانية من استكشاف الفضاء. وكثيراً ما كانت رحلات الفضاء التي يقوم بها البشر أمثلة متألفة عن التعاون الدولي حيث يدلُّ ملاحو الفضاء ورواد الفضاء على مدى ما يمكن إنجازه بالعمل معاً بصرف النظر عن الخلافات الوطنية أو الثقافية التي ينتمون إليها.

٦١ - ومضى يقول إن من دواعي التشجيع رؤية الجهود المتواصلة لتنفيذ رحلات الطيران الفضائية المأهولة بالبشر من أجل صالح البشرية جمعاء. كما أن المحطة الفضائية الدولية وهي أكبر مشروع علمي يضم ١٦ بلداً ما زالت تضم طاقماً دولياً. ثم أعرب عن تمانيه للصين إذ أصبحت البلد الثالث القادر على إطلاق رواد فضاء من البشر إلى الفضاء الخارجي وقال إن الطاقم الذي حملته السفينة “شنزو” وتعني بالصينية “المركب الإلهي” نجح في التحليق في الفضاء ثم عاد سالماً إلى الأرض. وأوضح أن مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي الذي يتخذ مقره في فيينا ظل يعمل بوصفه الوكالة الرائدة وكان عمله عن كثب مع مكتب برنامج الهندسة الفضائية المأهولة بالبشر في الصين ومع إدارة الفضاء الوطنية بالصين ومع البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة في فيينا من أجل ضمان نجاح تلك الرحلة.

٦٢ - وأردف قوله إن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لسريان مفعول اتفاق إنقاذ رواد الفضاء وإعادة رواد الفضاء وإعادة الأجسام التي تم إطلاقها في الفضاء الخارجي سيتم الاحتفال بها يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر وهذا الاتفاق

٦٧ - وخلال السنوات القليلة الماضية زادت اللجنة تحت رئاسته من جهودها لإنشاء صلة واضحة بين احتياجات البشر وبين الفوائد الناجمة من العلم والتكنولوجيا في مجال الفضاء. وعلى نحو ما هو مبين في إعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية، فإن العلم والتكنولوجيا في مجال الفضاء ينطويان على إمكانيات عظيمة لتعزيز الأمن والتنمية البشرية. كما احتوى إعلان فيينا على استراتيجية مشتركة لتحقيق هذه الإمكانيات. وفي رأيه أن اللجنة ولجنتيها الفرعيتين أحرزت تقدماً طيباً في هذا المضمار. ومع ذلك فقد سلّمت اللجنة بأن منافع وإمكانات علم وتكنولوجيا الفضاء لم تُؤخذ بنظر الاعتبار الكامل في المؤتمرات العالمية التي عقدها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة وكذلك الحال بالنسبة لأوجه التقدم في علوم وتكنولوجيا الفضاء واستخداماتها التي تسهم إسهاماً كاملاً في تحسين حياة الكثير من البشر ولا سيما الذين يعيشون في ربقة الفقر بالبلدان النامية. وعلى ذلك فقد بدأت اللجنة تركيز أعمالها على الصلة بين الفضاء ومجالات الأولوية للأمن والتنمية البشرية على النحو الذي تم تحديده في إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٦٨ - ومضى يقول إن اللجنة ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية حققتا مزيداً من التقدم في تنفيذ توصيات المؤتمر الثالث السابق الذكر من خلال النظر، في الدورات السنوية للجنة ولجانها الفرعية، في البنود ذات الصلة في جدول الأعمال ومن خلال أعمال الأفرقة التي أنشأتها اللجنة ضمن إطار القيادة الطوعية للحكومات إضافة إلى أنشطة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وقد قدّم اثنان من أفرقة العمل الأحد عشر المنشأة في عام ٢٠٠٠ تقاريرهما النهائية مشفوعة بالتوصيات من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات. أما أفرقة العمل الأخرى فهي عاكفة حالياً على إنجاز توصياتها. ثم

الأمم المتحدة أن تطلب وتتلقى بيانات على أساس فضائي بمقتضى الميثاق. وفي آب/أغسطس، أصبح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو أول هيئة بالأمم المتحدة تفيد من الصور الساتلية التي تم الحصول عليها خلال الفيزانات والاهيالات الأرضية في نيبال. كما استخدمت الصور الساتلية المجهزة بواسطة سلطات الحماية المدنية في نيبال من أجل عمليات استجابتها للحوادث التي وقعت.

٦٥ - وبالإضافة إلى إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، أفاد التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية البشرية في كثير من المجالات. وكان من الأمور الحيوية كفاءة أن تيسر لجميع الدول فرص الوصول إلى منافع العلم والتكنولوجيا في مجال الفضاء بصرف النظر عن درجة تطورها الاقتصادي والعلمي. أما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية فقد اعتمد استراتيجية لمثل هذا التعاون. وخلص إلى الإعراب عن سعادته إذ ينوّه بالتقدم الذي أحرزته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة بشأن ارتياد الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

٦٦ - السيد جونزاليز: رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (شيلي): عرض تقرير اللجنة (A/58/20) فقال إنه يرغب في البداية في تهنئة جمهورية الصين الشعبية على نجاح أول مهمة للطيران في الفضاء يقوم بها البشر ويعرب عن الأمل في أن يكون من شأن ذلك توفير قوة دفع بالذات للبلدان النامية لمواصلة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء.

٧٠ - وأردف قوله إنه أنه تم كذلك النظر في تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وزيادة استخدام التطبيقات الفضائية والخدمات الفضائية سواء داخل الكيانات أو فيما بينها في إطار منظومة الأمم المتحدة، في إطار خطة العمل الثلاثية السنوات التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠. ولدى إنجازها خطة العمل في عام ٢٠٠٣ كانت اللجنة الفرعية قد أيدت مقترحات الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. بما في ذلك عقد دورة غير رسمية مفتوحة للاجتماع المشترك فيما بين الوكالات تدعى إليه الدول أعضاء اللجنة إضافة إلى مبادرة مشتركة تتخذها اللجنة والاجتماع المشترك بين الوكالات لإعداد قائمة بالمبادرات والبرامج الفضائية ذات الصلة التي تستجيب لتوصيات محددة واردة في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٧١ - وفيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، أوضح أن اللجنة الفرعية اعتمدت خطة عمل أخرى متعددة السنوات للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦ ووافقت على أن يواصل الفريق العامل أعماله خلال الفترة الفاصلة بين الدورات. وفي عام ٢٠٠٤ سوف تعد اللجنة الفرعية مخططاً مبدئياً بالأهداف والنطاقات والخصائص التي يتسم بها إطار عمل تقني دولي بالأهداف والتوصيات اللازمة لسلامة استخدامات مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي.

٧٢ - وفي مسألة الحطام الفضائي لاحظ أن لجنة تنسيق الحطام الفضائي المشتركة بين الوكالات قدّمت مقترحاتها بشأن التقليل من الحطام الفضائي إلى اللجنة الفرعية ووافقت اللجنة على أن تنشئ اللجنة الفرعية فريقاً عاملاً في دورتها المقبلة للنظر في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن مقترحات اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق الحطام الفضائي مع النظر في مواصلة التقدم بشأن هذا الموضوع. بما في ذلك إجراء مناقشات عن وسائل تعزيز استخدام المبادئ

ناشد جميع الدول الأعضاء الاستجابة لآراء الطلبات المقدّمة من أجل طرح معلومات وتعليقات وقال إن اللجنة أنشأت في دورتها لعام ٢٠٠٣ فريقاً للعمل لمعالجة مسألة تقاسم المعلومات من خلال تعزيز سبل الوصول العالمي الشامل إلى خدمات الاتصالات الفضائية وسوف يرتبط عمل ذلك الفريق بأهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٦٩ - وأوضح أنه في عام ٢٠٠٣ أنجزت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية خطة العمل المعتمدة في عام ٢٠٠٠ للنظر في تنفيذ نظام فضائي عالمي متكامل من أجل إدارة الكوارث الطبيعية. واستعرضت الهيكل التنفيذية العالمي الممكنة من أجل التعامل مع إدارة الكوارث الطبيعية من خلال الإفادة القصوى من النظم الفضائية القائمة أو المزمع إقامتها. وهذا العمل يرتبط بصورة وثيقة بالفريق المكلف بإدارة الكوارث ولأن الفريق المذكور سوف يقدم نتائج عمله إلى اللجنة الفرعية في عام ٢٠٠٤ فقد وافقت اللجنة على أن تواصل اللجنة الفرعية النظر في ذلك الموضوع في دورتها المقبلة. إن إدارة الكوارث مجال تزيد فيه سبل مواءمة الجهود بين أعضاء اللجنة وكيانات الأمم المتحدة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي الذي عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء من أجل إدارة الكوارث وإطلاق مشاريع للمتابعة كما أصبح في الآونة الأخيرة هيئة تعاونية لميثاق التعاون من أجل تحقيق استخدام متناسق للمرافق الفضائية في حالة الكوارث. الطبيعية أو التكنولوجية. والاتفاق الذي تم بين المكتب والميثاق أتاح لكيانات الأمم المتحدة أن تطلب وتتلقى بيانات على أساس فضائي في حالة وقوع الكوارث. وقد شهدت أول استخدام له عندما قدّم المكتب طلباً من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل الحصول على صور بالسواتل للفيضانات والانهيارات الأرضية في نيبال في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣.

- ٧٧ - وقد واصلت اللجنة مداولاتها بشأن البند المعنون “الفضاء والمجتمع” في إطار استجابة مباشرة لتوصيات إعلان فيينا ووافقت على أن موضوع “الفضاء والتعليم” ينبغي أن يمثل محوراً خاصاً للمناقشة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وفي نهاية خطة العمل سوف تضع اللجنة خطط عمل محدّدة بما يكفل أن تساهم الخدمات ذات الأساس الفضائي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحصول على التعليم.
- ٧٨ - كما وافقت اللجنة كذلك على إدراج بند بعنوان “الفضاء والمياه” في جدول أعمال دورتها المقبلة إذ أن بإمكان التطبيقات الفضائية أن تنجح في معالجة قضايا مختلفة تتصل بالمياه وتصلح كتدابير لبناء الثقة من أجل آلية دولية مستقبلاً لرصد وإدارة استخدام الموارد المائية. وفي هذا الصدد أعرب عن الأمل في أن تسهم جميع الكيانات ذات الصلة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا المياه في أعمال اللجنة في إطار ذلك البند الجديد من جدول الأعمال في عام ٢٠٠٤.
- ٧٩ - وتطرق إلى المسائل الإجرائية فقال إن اللجنة توصلت إلى اتفاق على أساس توافق بين الآراء فيما يتعلق بتشكيل مكتب اللجنة وهيئتها الفرعية. وهذا الاتفاق يشمل عناصر جديدة وعديدة ومن ذلك مثلاً نمط ثابت لتناوب أعضاء المكتب فيما بين المجموعات الإقليمية وتقصير أمد الولاية والحاجة إلى اتفاق على أساس توافق الآراء بشأن جميع أعضاء المكتب قبل سنتين من بدء الولاية التالية وتعزيز فرص أعضاء المكتب الذين تنتهي ولايتهم أو الحاليين أو المقبلين وذلك بصورة غير رسمية لمناقشة المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وباللجنة وهيئتها الفرعية.
- التوجيهية لتقليل الحطام الفضائي الذي تعتمد عليه اللجنة المذكورة المشتركة بين الوكالات.
- ٧٣ - وعلى نحو ما أوصت به اللجنة، فإن جدول أعمال اللجنة الفرعية من أجل دورتها المقبلة سوف يشمل بنداً بشأن نظام فضائي يقوم على أساس تطبيقات الطب عن بُعد يتم النظر إليه في إطار خطة العمل الثلاثية السنوات التي اعتمدها اللجنة في عام ٢٠٠٣ وتتصل بأعمال فريق العمل المعني بالصحة العامة. وسوف يجري النظر في الفيزياء الشمسية/الأرضية كبند مستقل للمناقشة خلال دورة واحدة فقط كما أن اللجنة الفرعية تواصل جهودها لدعم الشراكات مع الهيئات غير الحكومية بما في ذلك دوائر الصناعة وفي دورتها المقبلة سوف تعقد ندوة عن دعم الشراكات مع الصناعة وتتعامل مع التطبيقات الساتلية الصغيرة في مجالات الزراعة والصحة والأمن والبشري.
- ٧٤ - وتطرق إلى أعمال اللجنة الفرعية القانونية في عام ٢٠٠٣ فقال إن اللجنة الفرعية واصلت مناقشتها المكثفة لمشروع بروتوكول مبدئي بشأن مسائل تختص تحديداً بالأصول الفضائية لاتفاقية المصالح الدولية في المعدات المنقولة وقد أنشأت فريقاً عاملاً معنياً بهذا البند كما نظرت اللجنة الفرعية في بنود فرعية تتصل بإمكانية أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها هيئة إشرافية. بمقتضى مشروع البروتوكول التمهيدي والعلاقة بين شروط مشروع البروتوكول التمهيدي وحقوق والتزامات الدول في إطار النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي. وفي إطار ملاحظة أن مشروع البروتوكول مسألة ذات أهمية كبيرة ولا سيما في القطاع التجاري، أعرب عن ثقته بأن تنجح اللجنة الفرعية في التصدي لتحدي التوفيق بين الاختلافات بين القانون الفضائي القائم وبين الممارسات المالية الدولية.

هو الأبعاد الطويلة الأجل والمتعددة التخصصات والمشاركة بين المؤسسات التي يتسم بها جدول الأعمال العالمي. وللمرة الأولى في منظومة الأمم المتحدة يمكن تحديد هوية قادة بحكم الأمر الواقع قبل سنتين من اضطلاعهم الفعلي بمسؤولياتهم ومن ثم تيسير العمل بذاكرة مؤسسية سواء للقيادة الحالية أو قيادة المستقبل. وبعبارة أخرى تمتعت اللجنة بـ "حيز سياسي" فعال على مدى ست سنوات اضطلعت فيه بالولايات الموكلة إليها وكان في ذلك حل تجلت حكمته في واقع الدعم المشترك من جانب جميع التجمعات الإقليمية والبلدان أعضاء اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥

٨٠ - وأعرب عن ترحيب اللجنة باهتمام الجماهيرية العربية الليبية بأن تصبح عضواً وكانت اللجنة قد لاحظت أن الدول الأعضاء بحاجة إلى النظر في التوزيع الجغرافي لعضوية اللجنة وأن المشاورات ستكون أمراً ضرورياً فيما بين المجموعات الإقليمية قبل اتخاذ أي قرار. وقد وافقت اللجنة على منح مركز المراقب الدائم للمركز الإقليمي للاستشعار عن بعد التابع لدول شمال أفريقيا وللمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية.

٨١ - واختتم كلامه بقوله إن علوم وتكنولوجيا الفضاء يمكن أن توسّع الفرص المتاحة للبشر لكي يعيشوا حياة كاملة وخلاقة في ظل الحرية والكرامة وخاصة في البلدان النامية معرباً عن الثقة في أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية سوف تواصل تدعيم التعاون الدولي من أجل توسيع الخيارات المتاحة للبشر والنجاح في الاضطلاع بمسؤوليتها لبلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية وللمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان.

٨٢ - السيد عسّاف (لبنان): أعرب عن تأييد وفده العميق لأعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وطلب إيضاحاً فيما يتعلق بالتعريف الحالي المقبول لمصطلح "الفضاء الخارجي" ذاته.

٨٣ - السيد جونزاليز (شيلي) رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية: قال إن اللجنة ظلت تناقش تعريف المصطلح على مدى عدد من السنوات إلا أن جميع المقترحات المقدمة حتى الآن لم تحقق التوافق القانوني فيما بينها ومن ثم لم يتح التوصل إلى توافق بين الآراء.

٨٤ - السيد ليشيم (النمسا): قال إنه خلال المداولات بشأن شكل جديد من أشكال القيادة للجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، كان الاهتمام الجوهري منصباً على تهيئة السبيل لكي يكون المنطلق الأساسي لهذه القيادة